E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.5/2020/4
26 October 2020
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل واللوجستيات
الدورة الحادية والعشرون
دورة افتراضية، 24 تشرين الثاني/نوفمبر و8 كانون الأول/ديسمبر 2020

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

تحسين السلامة المرورية: العالم والمنطقة العربية

موجز

تتناول هذه الوثيقة موضوع السلامة المرورية والآليات المستخدمة لتحسينها على المستوى العالمي، ومنها صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية؛ والمؤتمر العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق، المعقود في ستوكهولم يومي 19 و20 شباط/فبراير 2020؛ وقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة المؤرخ 31 آب/أغسطس 2020 بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم (A/RES/74/299). وتشرح الوثيقة انعكاسات هذه الآليات على البلدان العربية وسُبُل استخدام الفرص التي تتيحها لتحسين السلامة المرورية في المنطقة.

ولجنة النقل واللوجستيات مدعوّة إلى الاطلاع على مضمون الوثيقة وتقديم الملاحظات والتوصيات من أجل المضي قدماً في تحسين السلامة المرورية في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية.....	16-4	3
ألف- المستجدات الإدارية المتعلقة بالصندوق	5-4	3
باء- إعلان 2019 لتمويل مشاريع لتحسين السلامة المرورية	14-6	3
جيم- الإعلان الجديد للصندوق لتمويل مشاريع تحسين السلامة المرورية لعام 2020	16-15	7
ثانياً- المؤتمر العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق	25-17	7
ثالثاً- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تحسين السلامة على الطرق في العالم (A/RES/74/299)	27-26	9
رابعاً- خلاصة	28	16

مقدمة

1- تسبب الصدامات المرورية أكثر من 1.35 مليون حالة وفاة سنوياً. ويمثل المشاة وراكبو الدراجات الهوائية والنارية 54 في المائة من إجمالي هذه الوفيات عالمياً. وجدير بالذكر أنّ 93 في المائة من إجمالي الوفيات تقع في البلدان المنخفضة إلى المتوسطة الدخل، علماً أنّ هذه البلدان تمثل 85 في المائة من إجمالي السكان في العالم وتتركز فيها نسبة 60 في المائة من إجمالي المركبات في العالم.

2- وبعد انقضاء العقد الأول للعمل على السلامة المرورية في العالم (2011-2020)، اتجه عدد الوفيات الناجمة عن الصدامات المرورية إلى الاستقرار، بحسب التقرير المرحلي العالمي بشأن السلامة المرورية لعام 2018 الصادر عن منظمة الصحة العالمية، ولم يُلحظ حدوث أي تحسّن ملموس في تحقيق أهداف هذا العقد. فلم يتحقق الهدف 3-6 من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى تخفيض عدد الوفيات والإصابات البليغة الناجمة عن الصدامات المرورية إلى النصف بحلول 2020، كما لا تزال الصدامات المرورية حالياً السبب الرئيسي لوفيات الأطفال وصغار البالغين (5-29 سنة).

3- وتهدف هذه الوثيقة إلى استعراض مستجدّات السلامة المرورية منذ الدورة العشرين للجنة النقل واللوجستيات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التي عُقدت في عمّان، في 9 و10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وناقشت موضوع السلامة المرورية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.5/2019/CRP.1.

أولاً- صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية

ألف- المستجدات الإدارية المتعلقة بالصندوق

4- بعد انتهاء المرحلة الأولى من عمل الصندوق، والتي امتدت بين العامين 2018 و2020، طلبت إدارة الصندوق من المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة تسمية ممثلين جدد عن البلدان الأعضاء للمشاركة في اجتماعات المجلس الاستشاري للصندوق. وقامت الإسكوا بتسمية العميد محمّد عبد الله المالكي، أمين سرّ اللجنة الوطنيّة للسلامة المرورية بدولة قطر، لشغل هذه المهمّة خلال فترة 2020-2022، كبديل عن البروفيسور رمزي سلامة، أمين سرّ المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان، الذي شغل هذه المهمة خلال الفترة بين عام 2018 وعام 2020.

5- بنتيجة الاجتماع السادس للجنة الإدارية للصندوق، الذي عُقد في 9 تموز/يوليو 2020، تمت بالإجماع إعادة انتخاب السيّد محمّد المختار محمّد الحسن، رئيس مجموعة الرفاه الاقتصادي المشترك في الإسكوا لرئاسة اللجنة الإدارية للصندوق للدورة القادمة 2020-2022.

باء- إعلان 2019 لتمويل مشاريع لتحسين السلامة المرورية

6- أطلق الصندوق، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وحتى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، دعوةً لاقتراح مشاريع تسهم في الحد من الوفيات الناجمة عن حركه المرور. وستُعطى الأولوية في التمويل للمشاريع التي لها أثر فوري وملموس، والتي تستوفي أولوية واحدة أو أكثر من الأولويات الثلاث التالية:

(أ) توفير المساعدة الفنية لتحديد العناصر المفقودة في النُظُم الوطنية القائمة للسلامة المرورية، أو لإعداد خطة عمل لإنشاء هذه النُظُم؛

(ب) توفير المساعدة الفنية لتنفيذ إجراءات محددة من أجل تحسين النُظُم الوطنية للسلامة المرورية وفقاً لخطة عمل وطنية قائمة أو مقرر إعدادها؛

(ج) توفير المساعدة الفنية لتحسين الإدارة العامة لسلامة الطرق في النُظُم الوطنية للسلامة المرورية.

7- أرسلت الإسكوا في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019 رسالة إلى الدول الأعضاء من أجل دعوتهم لتقديم مقترحات مشاريع لتحسين السلامة المرورية حسب الأولويات المعتمَدة في إعلان الصندوق. كما أطلعت الإسكوا في هذه الرسالة الدول الراغبة بالمشاركة في هذه الدعوة للتمويل على الوثائق، والإرشادات، ونموذج تقديم الطلبات وموعد تقديمها.

8- ورد إلى الإسكوا العديد من المقترحات لتمويل تحسين السلامة المرورية في الدول الأعضاء:

- مقترح حول "تحسين السلامة المرورية لمدينتي وجدة وأغادير في المملكة المغربية" بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، ولكن لم يتم تقديم ملف كامل؛

- رسالة من وزارة الداخلية في جمهورية العراق بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تعدَّد فيها احتياجات العراق بخصوص السلامة المرورية، ولكن لم يتم تقديم ملف كامل؛

- رسالة حول "مساعدة موريتانيا في مجال السلامة المرورية" بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ولكن لم يتم تقديم ملف كامل؛

- مقترح مشروع لتحسين السلامة المرورية من قِبل وزارة الداخلية في جمهورية السودان بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2019؛

- مقترح مشروع لتحسين السلامة المرورية من قِبل وزارة النقل في الجمهورية العربية السورية بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛

- مقترح مشروع حول "تحسين بيانات السلامة المرورية" من قِبل المرصد التونسي للسلامة المرورية بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛

- رسالة من قِبل الإدارة العامة للمرور في جمهورية مصر العربية بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019 تعرب فيها عن تطلعاتها للاستفادة من تمويل صندوق السلامة المرورية. ولكن لم يتم تقديم ملف كامل؛

- سبعة مقترحات مشاريع من الوكالة الوطنيّة المغربيّة للسلامة المرورية بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، بينها مقترحات لتمويل شراء تجهيزات ومعدّات، إضافة إلى مقترح إنشاء مرصد إقليمي لبيانات السلامة المرورية؛

- مقترح مشروع من قِبل مجلس السلامة المرورية في دولة فلسطين بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حول "السلامة المرورية في جوار المدارس الأكثر خطورة في فلسطين"؛

- مقترح مشروع من قِبل المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019 حول "حملات مبتكرة لزيادة الوعي وتغيير السلوكيات للسلامة المرورية في لبنان"؛

- مقترح مشروع من قِبل الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب مؤسسات التكوين في مجال سياقة العربات والسلامة المرورية في تونس بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حول "إجراءات تحسين سلامة مرور الدراجات النارية في تونس"؛

- مقترح من قِبل التجمع العام لأمن الطرق في موريتانيا بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ولكن لم يتم تعبئة نموذج تقديم الطلبات؛

- مقترح مشروع من الأردن بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حول الحد من الوفيات والإصابات على الطرق من خلال زيادة استخدام أحزمة الأمان في الأردن؛

9- شكّلت الإسكوا لجنة داخلية لدراسة المشاريع المطروحة. وقامت هذه اللجنة بوضع معايير لتقييم المشاريع وبدراسة المشاريع على أساسها، ثم أعدّت تعليقاتها وأرسلتها إلى الجهات التي اقترحت المشاريع من أجل تحسينها. وقامت عدة جهات بتحسين مشاريعها وأرسلت نسخاً معدلة ومحسنة تتوافق مع الأولويات المعتمَدة من قِبل الصندوق.

10- وبتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، قامت الإسكوا بإرسال مقترحات المشاريع المستوفية للشروط إلى إدارة الصندوق، وهي:

- الحد من الوفيات والإصابات على الطرق من خلال زيادة استخدام أحزمة الأمان في الأردن؛

- إجراءات تحسين سلامة مرور الدراجات النارية في تونس؛

- حملات مبتكرة لزيادة الوعي وتغيير السلوكيات للسلامة المرورية في لبنان؛

- السلامة المرورية في جوار المدارس الأكثر خطورة في دولة فلسطين؛

- مشروع إقليمي معدّ من الإسكوا حول "تحسين ومواءمة بيانات السلامة المرورية في المنطقة العربية"، يدمج ضمناً المقترح المقدّم من الوكالة الوطنيّة المغربيّة للسلامة المرورية.

11- وطلبت إدارة الصندوق وثائق إضافية، منها رسائل اعتماد من قِبل الجهات الحكومية في البلدان المعنيّة بالمشاريع المقترحة، وذلك في غضون فترة خمسة أيام. واستُبعدت المشاريع التي تعذر تقديم رسائل اعتمادها خلال الفترة المحدّدة، ومنها المشروع الإقليمي المقترح من الإسكوا حول "تحسين ومواءمة بيانات السلامة المرورية في المنطقة العربية"، لوصول رسائل الاعتماد بعد انقضاء الفترة المحددّة. وقامت إدارة الصندوق بإحالة المشاريع الخمسين المستوفية الوثائق إلى فريق من ثلاثة خبراء مستقلين قاموا بتقييم المشاريع بشكل منفصل وإعطائها علامات حسب درجة توافقها مع استراتيجية الصندوق والأولويات المعتمَدة في الإعلان. وجرى ترتيب المشاريع حسب العلامة النهائية التي حصل عليها كل مشروع، وأحيلت النتائج إلى اللجنة الإدارية للصندوق.

12- عقدت اللجنة الإداريّة للصندوق اجتماعها الرابع بتاريخ 14 شباط/فبراير 2020، وقامت باستعراض جدول ترتيب المشاريع حسب علامات تقييم الخبراء المستقلين، واختارت عشرة مشاريع بقيمة إجمالية قدرها 4 ملايين دولار أمريكي. وكان نصيب الإسكوا مشروعين من هذه المشاريع العشرة بقيمة 584,834 دولاراً أمريكياً على النحو التالي:

- مشروع "الحد من الوفيات والإصابات على الطرق من خلال زيادة استخدام أحزمة الأمان في الأردن"، والذي يمتد لفترة 18 شهراً وقيمته 267,550 دولاراً أمريكياً. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة نسبة استخدام أحزمة الأمان ومقاعد الأطفال، وكذلك إلى مراجعة الإطار التنظيمي لاستخدام أحزمة الأمان ومقاعد الأطفال، وتنظيم حملات لرفع الوعي بضرورة استخدامها؛

- مشروع "إجراءات تحسين سلامة مرور الدراجات الناريّة في تونس"، والذي يمتد لفترة 24 شهراً بقيمة 317,284 دولاراً أمريكياً. ويهدف المشروع إلى تغيير سلوك مستخدمي الدراجات النارية من أجل تحسين السلامة، ويستهدف الفئات الأكثر هشاشة والمتمثلة بالشباب والنساء العاملات الريفيات. ويستهدف المشروع في البداية ثلاث مناطق تجريبية كجزء من نهج تدريجي يمكن توسيعه ليشمل مناطق أخرى.

13- تم الإعلان عن المشاريع العشرة الفائزة خلال الغداء الوزاري المنعقد على هامش المؤتمر الوزاري الدولي الثالث للسلامة المرورية الذي عُقد في العاصمة السويدية ستوكهولم يومي 19 و20 شباط/فبراير 2020. وطلبت إدارة الصندوق من المنظمات الدولية المعنية بالمشاريع المتأهلة تقديم الوثائق النهائية لكل مشروع، بما في ذلك ميزانية وإطار تنظيمي مفصلان. كما طلبت إدارة الصندوق تحليل عوامل الخطر المتأتية من جائحة كوفيد-19 المستجد ومدى تأثيرها على تنفيذ المشاريع.

14- أُعدّت وثائق مشروع الحد من الوفيات والإصابات على الطرق من خلال زيادة استخدام أحزمة الأمان في الأردن بعد المناقشة والمتابعة من قِبل فريق الإسكوا، ثم أُرسلت إلى الصندوق وحُوّل المبلغ وبدأ تنفيذ المشروع. ويتابع فريق الإسكوا العمل على استكمال وثائق مشروع تحسين سلامة مرور الدراجات الناريّة في تونس بالتعاون مع الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب مؤسسات التكوين في مجال سياقة العربات والسلامة المرورية في تونس، لإرسالها إلى إدارة الصندوق من أجل تحويل المبلغ وبدء تنفيذ المشروع.

جيم- الإعلان الجديد للصندوق لتمويل مشاريع تحسين السلامة المرورية لعام 2020

15- عقدت اللجنة الإدارية للصندوق اجتماعها السابع بتاريخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقرّرت الموافقة على الإطار العام للإعلان الجديد لتقديم مقترحات مشاريع تحسين السلامة المرورية لغرض تمويلها من قِبل الصندوق، وفقاً للأولويات التاليّة:

- التركيز على المشاريع التي تتوافق مع الأولويات الوطنيّة، وتحقّق تضافر الجهود، وتحول دون الازدواجية مع سائر صناديق وبرامج دعم السلامة المرورية؛
- إعطاء الأفضليّة للمشاريع ذات التأثير الملموس والمستدام لتحسين السلامة المرورية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛
- الربط جزئياً بتأثيرات جائحة كوفيد-19 (التنقلات الفعّالة، مستعملو الطرق الأكثر عرضة للإصابة، تخفيض السرعة)؛
- أخذ ما يلي في الاعتبار:
  - الشراكة والاستفادة من موارد أخرى، بما في ذلك التمويل المشترك؛
  - قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة حول تحسين السلامة على الطرق في العالم (A/RES/74/299)؛
  - أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بوصفها قضايا عرضانيّة.

16- وافقت اللجنة الإدارية في نفس الاجتماع على أن يتم فتح الإعلان الجديد بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لفترة ثلاثة أشهر تنتهي في 31 كانون الثاني/يناير 2021، على أن يتم تقديم مقترحات المشاريع حصراً من قِبل منظمات الأمم المتحدة المشارِكة في صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية[1]، وبما لا يزيد عن ثلاثة مشاريع من كل منظّمة.

ثانياً- المؤتمر العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق

17- استكمالاً للجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، شهدت العاصمة السويدية ستوكهولم انعقاد المؤتمر العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق يومي 19 و20 شباط/فبراير 2020. وهو المؤتمر الثالث من نوعه بعد انعقاد المؤتمر الأول في موسكو عام 2009 والثاني في برازيليا عام 2015. وتكمن أهمية المؤتمر الثالث في تزامنه مع نهاية عقد عمل الأمم المتحدة للسلامة المرورية 2011-2020.

18- وقد تم الإقرار خلال المؤتمر بأن هدف التنمية المستدامة 3.6 لم يتحقق بحلول عام 2020 وأنه لا يمكن إحراز هذا التقدم الكبير إلا من خلال روح قيادة وطنية وتعاون عالمي أقوى، مع تنفيذ استراتيجيات قائمة على الأدلة ومشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك القطاع الخاص، إلى جانب اعتماد المزيد من النُهُج الابتكارية.

(1) https://www.unece.org/unrsf/participating-organizations.html.

19- وساهمت الإسكوا في تحضير مشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر، حيث تمّ التنويه بالمؤتمر خلال الدورة العشرين للجنة النقل واللوجستيات في الإسكوا التي عُقدت في عمّان يومَي 9 و10 كانون الأول/ديسمبر 2019. وقامت الإسكوا أيضاً بإرسال مسودة إعلان المؤتمر مع ملاحظاتها وتعليقاتها عليه إلى جميع وزراء النقل والداخلية في الدول الأعضاء.

20- شهدت الجلسات الرسمية للمؤتمر خمس مداخلات من وفود الدول الأعضاء في الإسكوا، قدّمها وزير النقل في المملكة العربية السعودية السيد صالح الجاسر، ووزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء في المغرب السيد عبد القادر اعمارة، ورئيس هيئة الأشغال في قطر السيد سعد المهنّدي، ومدير الوكالة الوطنيّة للسلامة المرورية في المغرب السيد بناصر بولعجول، وعضوة مجلس النواب المصري السيدة هالة أبو علي.

21- وشهد المؤتمر إعلان المشاريع الفائزة بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية لعام 2020، حيث كان نصيب الإسكوا مشروعين بقيمة تقارب 585 ألف دولار.

22- بموازاة المؤتمر، اجتمع قادة شباب في مجال السلامة المرورية من جميع أنحاء العالم للمشاركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أكبر تهديد للصحة العامة في عصرهم. وشاركوا في المؤتمر الوزاري العالمي الثالث للسلامة المرورية. ولقي بيان الشباب الذين صرخوا "كفى لقد طفح الكيل" "enough is enough" صدىً كبيراً لدى المشاركين في المؤتمر. وسلّط البيان الضوء على واقع جيل اليوم الذي يعاصر أزمة عالمية للسلامة المرورية تسبّب بها صانعو القرار الذين يواجهون القضية بالصمت والتقاعس وإقصاء الشباب.

23- واختُتم المؤتمر بإعلان ستوكهولم الذي جدّد دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في تقليل الوفيات الناتجة عن الصدامات المرورية بنسبة لا تقل عن 50 في المائة بحلول عام 2030، لجميع فئات مستخدمي الطرق، لا سيما مستخدمي الطرق الأكثر عرضة للإصابة، مثل المشاة وراكبي الدراجات الهوائية وراكبي الدراجات النارية ومستخدمي وسائل النقل العام؛ وذلك بما يتوافق مع أهداف خطّة التنمية المستدامة لعام 2030 ذات الصلة بالسلامة المرورية، بما في ذلك الهدف 3.6.

24- وتخلّلت الإعلان دعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السلامة المرورية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، لتعبئة القيادة الوطنية الكافية وتعزيز التعاون الدولي والمتعدد القطاعات في جميع المجالات التي يشملها هذا الإعلان، بهدف تقليل الوفيات والإصابات بنسبة 50 في المائة خلال العقد القادم، في سبيل تحقيق الرؤية صفر (Zero Vision) بحلول عام 2050.

25- وأكد الإعلان على التزام الدول الأعضاء القوي بتحقيق الأهداف العالمية بحلول عام 2030، مع التشديد على المسؤوليات المشترَكة. وبموجب ذلك، اتُفق على الالتزام بـ 18 توصية لعرضها لاحقاً على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تحسين السلامة على الطرق في العالم
(A/RES/74/299)

26- عقب انعقاد الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 آب/أغسطس 2020، صدر قرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة حول السلامة المرورية. ونصّ هذا القرار على تأييد إعلان ستوكهولم وإعلان الفترة 2021-2030 عقداً جديداً من أجل السلامة المرورية، بهدف تخفيض الوفيات والإصابات الخطرة الناجمة عن الصدامات المرورية بنسبة لا تقل عن 50 في المائة خلال هذه الفترة. كذلك جرى تمديد فترة عمل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لفترة إضافيّة تمتدّ حتى نهاية العقد الجديد للأمم المتّحدة للسلامة المرورية.

27- وفي ما يلي توصيات القرار A/RES/74/299 وتعليق الإسكوا على كل منها:

	التوصية	التعليق
1	تكرر دعوتها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغية تحقيق الغايات الطموحة المتعلقة بالسلامة على الطرق الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛	تهدف هذه التوصية إلى حشد الجهود ودعم الدول بشكل أكبر في مجال السلامة المرورية.
2	تؤيد إعلان ستوكهولم، الذي اعتُمد في المؤتمر الوزاري العالمي الثالث بشأن السلامة على الطرق، المعقود في ستوكهولم يومي 19 و20 شباط/فبراير 2020؛	من شأن هذه التوصية دعم إعلان مؤتمر ستوكهولم وإعطاء الدول حافزاً أكبر لتنفيذ بنوده.
3	تعلن الفترة 2021-2030 عقدَ العمل الثاني من أجل السلامة على الطرق، بهدف تخفيض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة 50 في المائة على الأقل في الفترة من عام 2021 إلى عام 2030، وفي هذا الصدد، تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة العمل حتى عام 2030 بشأن جميع الغايات ذات الصلة بالسلامة على الطرق ضمن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغاية 3-6، تمشياً مع التعهد الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019 الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة، آخذة في الاعتبار على وجه الخصوص الفترة المتبقية من عقد العمل لتحقيق كامل أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛	تعطي هذه التوصية للبلدان فرصة جديدة لتدارك نواقص وثغرات عقد العمل السابق والتعلُّم من الأخطاء المرتكَبة خلاله من أجل بلوغ الهدف المتوخى لعام 2030.
4	تطلب إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق وغيره من أصحاب المصلحة، بإعداد خطة عمل العقد الثاني لتكون بمثابة وثيقة توجيهية لدعم تنفيذ أهدافه؛	تشارك الإسكوا في فريق العمل المشكّل من قِبل منظمة الصحّة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية لإعداد خطة عمل للعقد الثاني للأمم المتحدة لتحسين السلامة المرورية 2021-2030.

	التوصية	التعليق
5	تشجع الدول الأعضاء على كفالة الالتزام والمسؤولية السياسيين على أعلى مستوى ممكن لتحسين السلامة على الطرق، ووضع و/أو تنفيذ استراتيجيات وخطط للسلامة على الطرق بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك جميع القطاعات والمستويات الحكومية، حسب الاقتضاء؛	من شأن هذه التوصية حشد القيادة السياسية وتعزيز التعاون بين القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين، مما يسهل رسم وتنفيذ الخطط الوطنية. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم للدول التي تطلبه في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل لتحسين السلامة المرورية.
6	تدعو الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالنظر في اعتماد تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية، بما في ذلك عدم استخدام أحزمة السلامة ومعدات تحزيم الأطفال وعدم ارتداء الخوذ الواقية والقيادة تحت تأثير الكحول والسرعة، وبالنظر في تنفيذ تشريعات ملائمة وفعالة وقائمة على الأدلة و/أو العلوم بشأن عوامل الخطر الأخرى المتعلقة بالشرود أثناء القيادة أو القيادة تحت تأثير مخدر، إلى القيام بذلك؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
7	تؤكد من جديد دور وأهمية صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالسلامة على الطرق، مثل اتفاقية عام 1949 للسير على الطرق، واتفاقية عام 1968 للسير على الطرق، واتفاقية عام 1968 بشأن لافتات وإشارات الطرق، واتفاقي عامي 1958 و1998 بشأن الأنظمة التقنية المتعلقة بالمركبات، واتفاق عام 1997 بشأن التفتيش التقني الدوري للمركبات، واتفاق عام 1957 بشأن نقل البضائع الخطرة، في تيسير السلامة على الطرق على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتثني على الدول الأعضاء التي انضمت إلى هذه الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالسلامة على الطرق؛	ترمي هذه التوصية إلى تحفيز الدول لمشاركة أكبر وأوسع في الحراك الدولي باتجاه تحسين السلامة المرورية. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم للدول التي تطلبه في مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالسلامة المرورية.
8	تشجع الدول الأعضاء التي لم تنظر بعد في أن تصبح أطرافاً متعاقدة في صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالسلامة على الطرق على القيام بذلك، وأن تقوم، بعد الانضمام إليها، بتطبيق الأحكام أو قواعد السلامة الواردة فيها وتنفيذها وتعزيزها؛	ترمي هذه التوصية إلى تحفيز الدول لمشاركة أكبر وأوسع في الحراك الدولي باتجاه تحسين السلامة المرورية. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم للدول التي تطلبه في مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالسلامة المرورية.
9	تشجع الدول الأعضاء على بذل الجهود من أجل ضمان سلامة وحماية جميع مستخدمي الطرق من خلال بنى تحتية طرقية أكثر أماناً، من خلال مراعاة احتياجات وسائل النقل الآلية وغير الآلية، ومستخدمي الطرق الآخرين المعرضين للخطر، وبخاصة على الطرق الشديدة الخطورة حيث ترتفع معدلات حوادث الاصطدام، وذلك من خلال تدابير تجمع بين التخطيط السليم وتقييم السلامة، بما في ذلك من خلال تحديد المناطق المعرضة للحوادث وتصميم وبناء وصيانة الطرق ونُظُم الإشارات وغيرها من البنى التحتية، مع مراعاة جغرافيا البلد؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.

	التوصية	التعليق
10	تدعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد إلى النظر في اعتماد سياسات وتدابير لتنفيذ أنظمة الأمم المتحدة بشأن سلامة المركبات أو ما يعادلها من المعايير الوطنية للتأكد من أن جميع المركبات الآلية الجديدة تستوفي المتطلبات التنظيمية الدنيا المطبقة المتعلقة بحماية الركاب وغيرهم من مستخدمي الطرق، بأن تكون مزودة بأحزمة السلامة وأكياس الهواء ونُظُم الأمان الفعالة باعتبارها معدات معيارية؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
11	تدعو الدول الأعضاء التي لم تعالج بعد موضوع السلامة على الطرق بصورة شاملة إلى القيام بذلك، بدءاً بتنفيذ أو مواصلة تنفيذ نظام لإدارة السلامة على الطرق يشمل، حسب الاقتضاء، التعاون بين الإدارات ووضع خطط وطنية للسلامة على الطرق؛	يمكن الاستفادة من دليل الإسكوا الإرشادي المقترح حول أنظمة إدارة السلامة على الطرق. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم الفني للدول التي تطلبه في هذا المجال.
12	تشجع الدول الأعضاء على النظر في إدراج السلامة على الطرق كعنصر لا يتجزأ من تخطيط استخدام الأراضي، وتصميم الشوارع، ونُظُم وحوكمة النقل، مع مراعاة احتياجات مستخدمي الطرق المعرضين للخطر في المناطق الحضرية والريفية، وذلك من خلال جملة أمور منها الترويج لاتباع نهج النظام الآمن، حسب الاقتضاء؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
13	تشجع أيضاً الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لتعزيز المعارف والتوعية بالسلامة على الطرق بين السكان من خلال حملات التثقيف والتدريب والدعاية، ولا سيما بين الشباب، ونشر الممارسات الجيدة للسلامة على الطرق في أوساط المجتمع المحلي؛	يعتمد تنفيذ هذه التوصية على إمكانيات الدول المالية والبشرية، وقد ترى الدول العربية ضرورة طلب المساعدات المالية والفنية في هذا المجال من الجهات المانحة الدوليّة.
14	تشجع كذلك الدول الأعضاء على تعزيز القدرات المؤسسية من خلال توفير التدريب المناسب وبناء القدرات فيما يتعلق بقوانين السلامة على الطرق وإنفاذ القانون، وسلامة المركبات، وتحسين الهياكل الأساسية، والنقل العام، وتوفير الرعاية بعد وقوع حوادث، وجمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة من أجل وضع سياسات فعالة وقائمة على الأدلة وتنفيذها؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم الفني للدول التي تطلبه في مجال تعزيز القدرات المؤسساتيّة لتحسين السلامة المروريّة.
15	تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء آليات للتقييم الدوري للمركبات لضمان امتثال جميع المركبات الجديدة والمستعملة للأنظمة الأساسية لسلامة المركبات؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
16	تشجع الدول الأعضاء على توفير معلومات للمستهلكين عن سلامة المركبات من خلال برامج جديدة لتقييم السيارات تكون مستقلة عن مصنّعي المركبات، وتشجع أيضاً الدول الأعضاء على تبادل معلومات المستهلكين هذه مع جهات منها منظمة الصحة العالمية والبلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.

	التوصية	التعليق
17	تشجع أيضاً الدول الأعضاء على أن تعزّز وسائط النقل السليمة بيئياً والآمنة والسهلة المنال والميسورة التكلفة، ولا سيما وسائط النقل العام ووسائط النقل غير الآلية، وكذلك تحقيق التكامل الآمن بين الوسائط المتعددة، باعتبار ذلك وسيلة لتحسين السلامة على الطرق والعدالة الاجتماعية والصحة العامة والتخطيط الحضري، بما في ذلك قدرة المدن على الصمود والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وعلى أن تأخذ في الحسبان، في هذا الصدد، السلامة على الطرق والتنقل في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛	يعتمد تنفيذ هذه التوصية على إمكانيات الدول المالية والبشرية، وقد ترى الدول العربية ضرورة طلب المساعدات المالية والفنية في هذا المجال من الجهات المانحة الدولية.
18	تدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع وتحفيز تطوير وتطبيق ونشر التكنولوجيات القائمة والمستقبلية والابتكارات الأخرى لتحسين إمكانية الوصول وجميع جوانب السلامة على الطرق ابتداءً من الوقاية من حوادث المرور وصولاً إلى الاستجابة في حالات الطوارئ وتقديم الرعاية للمصابين بالصدمات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات السلامة لمستخدمي الطرق الأكثر تعرّضاً للخطر، بمن فيهم المشاة وراكبو الدراجات والدراجات النارية ومستخدمو وسائل النقل العام؛	يعتمد تنفيذ هذه التوصية على إمكانيات الدول المالية والبشرية، وقد ترى الدول العربية ضرورة طلب المساعدات المالية والفنية في هذا المجال من الجهات المانحة الدوليّة.
19	تهيب بمؤسسات الأعمال والصناعة من جميع الأحجام والقطاعات أن تسهم في تحقيق الأهداف المتصلة بالسلامة على الطرق من ضمن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر تطبيق مبادئ النظام الآمن على كامل سلسلة القيمة الخاصة بها، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع القوانين الوطنية؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
20	تشجع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ وإنفاذ سياسات وتدابير ترمي إلى توفير حماية فعالة للراجلين وللدراجات وتعزيز سلامتهم، مع السعي أيضاً إلى تحسين السلامة على الطرق والنتائج الصحية الأوسع نطاقاً، ولا سيما الوقاية من الإصابات والأمراض غير المعدية؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
21	تدعو الدول الأعضاء إلى إعداد وتنفيذ حملات الترويج الاجتماعي المناسبة للتوعية والاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حركة المرور على الطرق، الذي يحل في الأحد الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
22	تشجع الدول الأعضاء على تعزيز الرعاية السابقة لدخول المستشفى، بما في ذلك الخدمات الصحية الطارئة وتدابير الاستجابة الفورية المتخذة في أعقاب الحوادث، والمبادئ التوجيهية للمستشفيات والمصحات المتنقلة بشأن خدمات رعاية ضحايا الصدمات وإعادة تأهيلهم، وتطلب إلى منظمة الصحة العالمية أن تدعم الدول الأعضاء في هذه المساعي؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.

	التوصية	التعليق
23	تدعو الدول الأعضاء إلى تبادل أفضل الممارسات والمعايير على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال منظمة الصحة العالمية، بناءً على طلب الدول الأعضاء، بشأن أسباب الحوادث والاصطدامات التي تحدث على الطرق وسُبُل الوقاية منها، وهو ما يمكن أن يساعد على معالجة الثغرات والعيوب في المعلومات؛	تساعد هذه التوصية الدول على الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال السلامة المرورية. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم الفني للدول التي تطلبه في مجال نُظُم المعلومات والبيانات لإدارة السلامة المرورية.
24	تحث الدول الأعضاء على تنفيذ السياسات المتعلقة بالسلامة على الطرق من أجل حماية الأكثر تعرّضا للخطر من ضمن مستخدمي الطرق، ولا سيما الأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، مع مراعاة الالتزامات المنوطة بكل دولة من الدول الأعضاء بموجب صكوك الأمم المتحدة القانونية المعتمَدة في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
25	تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص التي لم تقم بعد بإنشاء آلية فعالة للحد من عدد حوادث السير والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق والإصابات التي يسببها السائقون المحترفون، بمن فيهم سائقو المركبات التجارية، جراء المخاطر الخاصة بهذه المهنة، ومن ضمنها الإرهاق، إلى القيام بذلك؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
26	تدعو الدول الأعضاء إلى إدماج المنظور الجنساني إدماجاً كاملاً في جميع عمليات وضع السياسات وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنقل والسلامة على الطرق، ولا سيما فيما يتعلق بالطرق والمناطق المحيطة بها والنقل العام؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
27	تشجع الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ قوانين وسياسات شاملة بشأن الدراجات النارية، بما في ذلك التدريب ومنح رخص القيادة وتسجيل المركبات وظروف العمل واستخدام راكبي الدراجات النارية للخوذ ولمعدات الحماية الشخصية، في إطار المعايير الدولية القائمة، بالنظر إلى ارتفاع وتزايد أعداد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الدراجات النارية بصورة غير متكافئة على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
28	تدعو الدول الأعضاء إلى وضع سياسات عامة للحد من حوادث المرور المتصلة بالأعمال، بمشاركة أرباب العمل والعمال، من أجل إنفاذ المعايير الدولية المتعلقة بالسلامة والصحة في العمل والسلامة على الطرق والأحوال المناسبة الخاصة بالطرق والمركبات، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة ظروف عمل السائقين المحترفين، بما فيها ظروف عمل سائقي المركبات التجارية؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
29	تدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى أن توفر للجرحى والأشخاص الذين أصيبوا بإعاقة بسبب حوادث المرور خدمات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي في مرحلة مبكرة، بما في ذلك في عالم العمل، وأن تقدم الدعم الشامل لضحايا حوادث المرور وأسرهم؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية، ضمن حدود الموارد المتاحة.

	التوصية	التعليق
30	تدعو كذلك الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ أطر تأهيل السائقين المحترفين، التي أنشئت استناداً إلى المعايير المعترَف بها دولياً، بما في ذلك توفير التدريب وإصدار الشهادات والرخص، وتقييد ساعات القيادة وظروف العمل التي تركز على معالجة الأسباب الرئيسية لحوادث أو اصطدامات المركبات التجارية الثقيلة، مع التسليم بأن شرود الذهن هو من الأسباب الرئيسية للحوادث أو الاصطدامات؛	المطلوب إدراج مضمون هذه التوصية ضمن الخطط الوطنية الشاملة حول السلامة المرورية.
31	تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لأنشطة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق؛ وتدعو الأمين العام إلى النظر في تمديد مهمة المبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق بحيث تظل قائمة في العقد الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق؛	من شأن هذه التوصية مواصلة تعبئة الالتزام السياسي لدول العالم، وتعزيز الحوار بشأن الممارسات الجيدة، والدعوة إلى التمويل وإقامة الشراكات الكفيلة بتقويتها.
32	ترحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة لتعزيز السلامة على الطرق من خلال تنفيذ استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وذلك للحد من حوادث المرور والخسائر البشرية الناجمة عن هذه الحوادث في صفوف موظفي الأمم المتحدة والسكان المدنيين في البلدان المضيفة؛	من شأن هذه التوصية دعم الدول بشكل أكبر في مجال السلامة المرورية.
33	تطلب إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أن تواصل إنجاز الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ الغايات المتصلة بالسلامة على الطرق في خطة عام 2030، مع ضمان الاتساق على نطاق المنظومة؛	تهدف هذه التوصية إلى حشد الجهود ودعم الدول بشكل أكبر في مجال السلامة المرورية. ويمكن للإسكوا تقديم الدعم الفني للدول التي تطلبه لإدماج السلامة المرورية ضمن الأنشطة المرتبطة بخطّة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.
34	تكرر دعوتها للحكومات أن تضطلع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة دعماً للغايات الطوعية العالمية للفعالية في ما يتعلق بعوامل مخاطر السلامة على الطرق وآليات تقديم الخدمات، وكذلك عقد العمل والغايات المتصلة بالسلامة على الطرق الواردة في خطة عام 2030، مع تشجيع التعاون بين قطاعات متعددة وأصحاب المصلحة المتعددين، بما يشمل جهود الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والرابطات المهنية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتشجيع المزيد من أنشطة ومبادرات التعاون، مثل الشبكة العالمية للمشرّعين المعنيين بالسلامة على الطرق التي تدعمها منظمة الصحة العالمية، والشراكة العالمية للسلامة على الطرق التي يستضيفها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأنشطة ومبادرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات الضحايا ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام؛	تساعد هذه التوصية الدول على الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال السلامة المرورية.

	التوصية	التعليق
35	تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، أن تدعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في سبيل تطبيق الغايات الطوعية العالمية للفعالية فيما يتعلق بالسلامة على الطرق، متى كان ذلك ملائماً؛	تهدف هذه التوصية إلى حشد الجهود ودعم الدول بشكل أكبر في مجال السلامة المرورية. والإسكوا مستعدّة لتقديم الدعم الفني للدول التي تطلبه في تطبيق الغايات الطوعيّة العالمية للفعالية فيما يتعلّق بالسلامة على الطرق.
36	تدعو منظمة الصحة العالمية إلى أن تواصل، من خلال تقاريرها المرحلية عن حالة السلامة على الطرق في العالم، رصد التقدم المحرز صوب بلوغ أهداف عقد العمل؛ وأن تستفيد، حسب الاقتضاء، من الجهود القائمة، بما فيها جهود المراصد الإقليمية للسلامة على الطرق، من أجل مواءمة البيانات المتعلقة بالسلامة على الطرق وجعلها متاحة وقابلة للمقارنة؛	يفيد هذا الرصد الجزئي والمرحلي في تتبع تطور سلامة المرور في الدول الأعضاء من أجل تدارك نقاط الضعف وإعادة تصويب الخطط الوطنية قبل انقضاء فترة العقد.
37	تدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية ووكالات التمويل والمؤسسات والرابطات المهنية وشركات القطاع الخاص إلى زيادة التمويل لدعم تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ الغايات الطوعية العالمية للفعالية؛	تفيد هذه التوصية بضرورة توفر الموارد المالية لتنفيذ الخطط الخاصة بالسلامة المرورية.
38	تدعو الدول الأعضاء إلى زيادة الاستثمار في السلامة على الطرق على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق رصد ميزانيات مخصصة مناسبة لتنفيذ تحسينات على صعيد المؤسسات والبنى التحتية من أجل السلامة على الطرق، وكذلك عن طريق دعم صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق وغيره من الآليات، من قبيل المرفق العالمي للسلامة على الطرق التابع للبنك الدولي، حسب الاقتضاء؛	تفيد هذه التوصية بضرورة توفر الموارد المالية لتنفيذ الخطط الخاصة بالسلامة المرورية.
39	تقرر عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2022، بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم بغية معالجة الثغرات والتحديات، فضلا عن حشد القيادة السياسية وتعزيز التعاون بين القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين في هذا الصدد، وتقرر كذلك تحديد نطاق وطرائق هذا الاجتماع في موعد لا يتجاوز الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة؛	من شأن هذه التوصية مواكبة الدول من خلال تقديم التأطير والدعم اللازمين في مجال السلامة المرورية.
40	تقرر أيضاً أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً عن التقدم المحرز في بلوغ أهداف عقد العمل الثاني.	تمثل هذه التوصية خطوةً استباقية لرصد تطور السلامة المرورية خلال النصف الأول من عقد العمل 2021-2030.

رابعاً- خلاصة

28- بناءً على ما تقدّم، توجّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية فيما يتعلقّ بتحسين السلامة المرورية:

(أ) الاستفادة من الإعلان الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسلامة المرورية، والمتوقع صدوره بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لتقديم مقترحات مشاريع لتحسين السلامة المرورية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل خلال الفترة 2020-2022، بالتنسيق مع الإسكوا، ووفقاً للأولويّات الوطنيّة والمعايير المعتمَدة من قِبل الصندوق لقبول مقترحات المشاريع للتقييم؛

(ب) الاستمرار في بذل الجهود لتحسين السلامة المرورية في الدول الأعضاء، مع أخذ توصيات الجمعية العامّة للأمم المتحدة في قرارها رقم A/RES/74/299 في الاعتبار؛

(ج) الاستفادة من الدعم الفنّي الذي يمكن أن تقدّمه الإسكوا لتعزيز المقدرات الوطنيّة في مجال الإدارة المستدامة للسلامة المرورية، ولا سيما دليل الإسكوا الإرشادي حول أنظمة إدارة السلامة على الطرق من أجل إنشاء أو تفعيل نُظُم وطنية لإدارة السلامة المرورية، قادرة على وضع سياسات كفيلة بتحسين السلامة المرورية ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل ومتابعة تنفيذها.